الوسائل الرقمية واثرها في لشمول المالي في المصارف العراقية

Digital means and their impact on financial inclusion in Iraqi banks

م.د. لواحظ خليل ابراهيم
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد
lawhedh.k.491@cis.uobaghdad.edu.iq

د. ساكار عمر علي
مجلس النواب العراقي
sacarkader@yahoo.com

المستخلص:

تناول البحث تأثير الوسائل الرقمية على الشمول المالي في المصارف العراقية، واستخدام هذه البرامج في إدارة المعاملات المالية وتقديم الخدمات المالية المختلفة، كالمدفوعات والإقراض والائتمان وغيرها. ومن خلاله سنلقي الضوء على المفاهيم الأساسية حول التكنولوجيا الرقمية المالية كمقدمة للموضوع، واثرها على تطوير ودعم القطاع المصرفي العراقي من خلال الخدمات الرقمية التي تقدمها وقد اوضحت اشكالية مهمة هي ماهو اثر هذه الوسائل على الشمول المالي والتحولات الهائلة في المجال التكنولوجي الذي أدى إلى تقديم خدمات متميزة ومناسبة. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة ظاهرة البحث. ولجأ إلى استخدام أحد الأساليب الإحصائية (النموذج اللوجستي) في الجانب العملي للبحث لمقارنة أفضل الطرق المصرفية وقد تم اخذ عينة لعدد من المصارف العراقية في بغداد (الوسائل الرقمية والتقليدية وإيجاد درجة التوافق بينهما)، اذ قدمت 144 استمارة لعدد من موظفي هذه المصارف وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها أن النموذج الإحصائي المستخدم صنف 75% من المصرفيين بأنهم يفضلون اعتماد الوسائل (الرقمية والتقليدية) معاً كطريقة متقدمة وحديثة في العمل. واوصى البحث بضرورة تنفيذ استراتيجيات التحول الى الوسائل الرقمية في المصارف العراقية التي تحقق هدف الشمول المالي

الكلمات المفتاحية : الوسائل التكنولوجيا المالية ، الاقتصاد الرقمي ، التصور المعلوماتي.

Abstract:

The research addressed the impact of digital means on financial inclusion in Iraqi banks, and the use of these programs in managing financial transactions and providing various financial services such as payments, lending, credit, and others. Through this research, we will shed light on the basic concepts about financial digital technology as an introduction to the topic, Its impact on the development of the famous political trend through the digital services provided, their comprehensive subscriptions, and the general transformations in the technological field that attract the provision of diverse and appropriate services. Descriptive and analytical material was used to study the research phenomenon. It resorted to using one of the statistical methods (the logistic model) in the practical aspect of the research to compare the best banking methods for a number of Iraqi banks in Baghdad (digital and traditional means and finding the degree of compatibility between them). The research reached a number of results, the most important of which is that the statistical model used classified 75% of the bankers. They prefer to adopt both digital and traditional means as an advanced and modern way of working.

Keywords: digital means, financial inclusion, financial technology.

المقدمة:

شهد العالم ثورة تكنولوجية غيرت معالمه في كافة المجالات سميت بالثورة الصناعية الرابعة التي ألقت بظلالها على كافة القطاعات، ووفرت خدمات مالية عالية الجودة. وكان قطاع الخدمات المالية أحد هذه المجالات الذي طور أدواته وتقنياته. وقد ظهرت شركات رقمية متخصصة نتيجة التزاوج بين المجالات المالية والتكنولوجية والتي عرفت باسم شركات فنيتك التي تخصصت في تقديم الخدمات المالية المتنوعة من المدفوعات والإقراض والائتمان وغيرها، من خلال استخدام البرامج الرقمية لإدارة المعاملات

المالية وشكلت جزءاً أساسياً من الاقتصاد الرقمي. ولذلك حرصت المصارف على الاستفادة من المزايا التي تقدمها على نطاق واسع، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والمحافظ الإلكترونية، وبطاقات الائتمان، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. ولقد ساهمت وسائل التكنولوجيا الرقمية الحديثة في انتشار الخدمات المالية ووفرت زبائن عدداً من المزايا وسهلت إنجاز المعاملات المصرفية والمالية، وقللت من المعاملات النقدية. تعد الخدمات المالية الرقمية أكثر ملاءمة للعملاء من الخدمات المصرفية التقليدية، اذ توفر المشاركة لعدة أطراف مثل المصارف ومقدمي التكنولوجيا المالية وسلاسل العملاء ومشغلي شبكات الإنترنت. تعد الخدمات المالية والمصرفية كالمدفوعات الرقمية، المقدمة عبر الهواتف المحمولة أهم مساهمات التكنولوجيا المالية التي عززت الشمول المالي في القطاع المصرفي، حيث يمتلك عدد كبير من البالغين هواتف محمولة تمكنهم من الوصول بسهولة إلى شبكات الإنترنت. لقد ظهر مفهوم الشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، وانتشر في العديد من الدول من أجل خلق نظام مالي شامل، وهو إحدى وسائل تحقيق أهداف السياسة النقدية والوصول إلى الاستقرار النقدي في الاقتصادات الكلية. وقد يكون هدفاً للبنك المركزي يسعى من خلاله إلى تعميم الخدمات المالية على كافة شرائح المجتمع. ومن اهم اهداف الشمول المالي تحسين مستوى الدخل الفردي وزيادة قدرته في مواجهة إلخطر ورفع مستوى الادخار والاستهلاك. لقد ساعد التحول الرقمي على تحقيق الشمول المالي وإزالة العوائق التي تمنع القطاع المصرفي من تحقيق أهدافه. وساهم في زيادة وتعزيز فعالية مبدأ الشفافية والتأثير على العمليات المصرفية وتقديم الخدمات للعملاء، وتطوير أساليب تقديم الخدمات المالية الرقمية وتوسيع نطاقها، ومع ذلك، يواجه تقديم هذه الخدمات تحديات وعقبات عديدة، مثل المشكلات الأمنية، ونقص خبرة المستخدم والمعرفة بالتكنولوجيا، وتكاليف المعاملات، وضعف الشبكات.

المبحث الاول: منهجية البحث

اولا: منهجية البحث: اعتمدت الباحثتان المنهج الاستقرائي الوصفي المبني على الدراسات النظرية، والذي أوجد الإطار النظري للبحث والتحليلي لجمع البيانات المتوفرة وتحليلها وإثبات الفرضية.

1. **مشكلة البحث:**وبناء على ما سبق تم عرض إشكالية الأساسية والجدلية التي ينطلق منها البحث من خلال ثلاث تسأولات هي:
   - **1.1** عدم وجود توعية وثقافية كافية للدور الذي تلعبه وسائل التكنولوجيا المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي للقطاع المصرفي
   - **1.2** لايوجد مقياس واضح للكيفية التي يمكن أن تؤثر الوسائل التكنولوجيا الرقمية على الشمول المالي
   - **1.3** عدم نوفير وسائل تكنولوجيا رقمية مصرفية بشكل مناسب للاستخدامها لانجاز العمل المصرفي والتي تحقق الشمول المصرفي
2. **أهمية لبحث** :تكمن أهمية البحث بانه يوضح مايحقق تطبيق أدوات التحول الرقمي في دعم وتعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي خاصة في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة مما ينعكس على تحقيق التنمية المستدامة.
3. **اهداف البحث**
   - **3.1** معرفة أثر التقدم التكنولوجي، وخاصة الوسائل الرقمية، في تحسين تقديم الخدمات المصرفية،
   - **3.2** الوسائل الرقمية تحقق المزايا المرجوة للعمل المصرفي،
   - **3.3** توفر البنية التحتية اللازمة لتقديم هذه الخدمات، ومدى توافرها.
   - **3.4** تحفيز المصارف العراقية على تقديم الخدمات المصرفية االالكترونية عبر الانترنت بما يساهم بشكل فعال في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الشمول المالي في العراق ورفع مستوياته.

4. **فرضية البحث** :يرتكز البحث على فرضية مفادها أن وسائل التكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية لها دور مهم في دعم القطاع المصرفي وتحقيق طفرة إيجابية في صناعة الشمول المالي للمصارف العراقية.
5. **عينة البحث** : بهدف الوصول االى بيانات حقيقية وواقعية للبحث تعطي نتائج قريبة الى الواقع تم تصميم استمارة استبيان وزعت على عدد من المصرفين العاملين في عدد من المصارف العراقية لمحافظة بغداد وقد وصل عدد الردود الى 144 رد اي الى 144 (استمارة)

المبحث الثاني:التاطير المفاهيمي للبحث

اولا: مفهوم التكنولوجيا المالية (الوسائل الرقمية) :يشمل مصطلح وسائل التكنولوجيا المالية الرقمية، الجانب التكنولوجي والمالي، الذي أدى إلى ظهور بيئة مهتمة بالتعاملات والمعاملات المالية من خلال استغلال التكنولوجيا واستخدام وسائلها وأدواتها الحديثة، كالهواتف الذكية، الاتصالات الشبكات والتجارة الإلكترونية واستخدام العملات الرقمية. (CGAP and Arab Monetary Fund, 2017:1)

ويلاحظ أنه في الآونة الأخيرة تم توجيه التقنيات التكنولوجية الحديثة للمساهمة في تطوير الخدمات المالية والمصرفية. على الرغم من حداثتها، إلا أن التكنولوجيا المالية استطاعت أن تجد مكانة مرموقة في القطاع الاقتصادي العالمي، مكنتها من تحقيق أرباح ضخمة في فترة زمنية قصيرة، لأنها اكتسبت ميزة تنافسية مهمة من خلال طرح المنتجات المالية الرقمية بأقل تكلفة ممكنة وفي فترة زمنية قصيرة. وقد سمح هذا النجاح بالنمو والانتشار في جميع أنحاء العالم. تعد الأزمة المالية العالمية التي اندلعت عام 2008 ، كذلك القصور الموجود في النظام المصرفي التقليدي الذي ادى إلى ظهور الأزمة من اهم العوامل التي ساهمت في ظهور (الوسائل الرقمية). (السامرائي، 2018 :52)

وقد ساعد ظهور التقنيات الرقمية المتطورة الجديدة على توفير إمكانية التنقل وسهولة الاستخدام (التصور المعموماتية والسرعة في انجاز المعاملات المالية وخفض تكلفة الخدمات المالية. (Svetlana & Irina, 2017:267)

شهدت التكنولوجيا المالية الرقمية نمواً سريعاً وكبيراً وانتشرت على نطاق واسع. وكان لهذا التغيير الجذري أثره على جودة وطريقة تقديم الخدمات المالية والمصرفية خاصة الخدمات المقدمة عبر الهواتف المحمولة والإنترنت، مثل خدمات الدفع الإلكتروني، وخدمات التمويل الدولي وإدارة أموال العملاء وخدمات مالية جديدة مثل التمويل التشاركي (المضاربة). (21 : Arab Monetary Fund, 2015)

ان الخدمات لمالية الرقمية مبتكرة تقدم من قبل المصارف وتتوافق مع المتطلبات المجتمعية وتساهم في توسيع نطاق الخدمات المالية للعملاء. تعتبر تطورات التكنولوجيا المالية تقنية حديثة فهي تحسين وتطوير الخدمات المالية التقليدية باستخدام وسائل متطورة حديثة ، وتوفير طرق سريعة ورخيصة ومختصرة للوصول إلى عدد كبير من العملاء. **وهي** مجموعة من الابتكارات التقنية التي تعمل على تحسين وتبسيط وتسريع العمليات المالية وجعلها فعالة. (Jean , 2016:15)

ان مصطلح (FinTech) هو اختصار لكلمتين: Technology Financial ، التي تتكون من مجالين متكاملين هما: الخدمات المالية والحلول القائمة على وسائل التكنولوجيا الرقمية الحديثة. تُترجم (FinTech) في قاموس أكسفورد بانها برامج الكمبيوتر، والتقنيات الأخرى المستخدمة لدعم أو تمكين الخدمات المصرفية والمالية. وهي اختراعات وابتكارات تكنولوجية حديثة في المجال المالي، وتشمل برامج ووسائل رقمية تستخدم في عمليات المصرف المالية وفي تقديم الخدمات المالية والمصرفية للعملاء .(Bernard, 2018:12)

ويعرف مفهوم التكنلوجيا المالية وفق تعريف مجلس الاستقرار المالي (FSB) بانها الابتكارات المالية التي يتم فيها استخدام التكنولوجيا واستحداث نماذج عمل وتطبيقات، وعمليات ومنتجات، ويكون لها أثر مادي في الأسواق والمؤسسات المالية، وتقديم الخدمات المالية.(FSB , 2022 : 4)

بينما أوضحت لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS مفهومها على أنها تقنية أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج عمل أو عملية أو منتج جديد يؤثر على الأسواق والمؤسسات المالية. (BCBS, 2022:5)

للوسائل الرقمية دور أساسي في تسريع الوصول إلى الشمول المالي المصرفي، والتوسع في استخدامها التقنية والتغلب على مخاطر هذا الاستخدام يعزز الشمول المالي. تقدم الوسائل الرقمية الخدمات المالية والمصرفية للعملاء الذين لا يحصلون على هذه الخدمات لعدة أسباب، مثل بعد مناطق إقامتهم وعدم توفر فروع للمصارف، أو العملاء من ذوي الدخل المحدود الذين ليس لديهم دخل ثابت، وتكون الخدمة ذات جودة عالية، وبتكلفة منخفضة. (مليكة و يوسف، 2018: 73)

ثانيا: قطاعات التكنولوجيا المالية

1. قطاع المدفوعات: خدمات الدفع والمقاصة والتسوية. ويعتبر هذا القطاع متقدما على القطاعات الأخرى، ويشمل تحويل العملات الرقمية، وشبكات تحويل القيمة، وتداول العملات الأجنبية، ومنصات التداول والتبادل التجاري الرقمي. ويقدم خدمات دفع الفواتير عبر الهواتف المحمولة والمحافظ الإلكترونية والإنترنت. ويشكل هذا القطاع نسبة 41%، من مستخدمي خدمات التكنولوجيا المالية في العالم. (Raina, 2014 :65)
2. قطاع الإقراض: يقدم هذا القطاع خدمات التمويل الجماعي، والودائع وتداول الأموال، والتسجيل الائتماني، والإقراض الرقمي المباشر، وجمع راس المال ويوفر منصات مسؤولة عن مقارنة القروض والخدمات المصرفية الأخرى عبر الهواتف المحمولة. وياتي هذا القطاع ثانيا من حيث نسب الاستخدام عالميا. (حيزية ، وابتسام ، 2018 : 15)
3. قطاع لتقديم الخدمات الرقمية لتحويل **الأموال** العالمية وادارة وحلول التأمين وخدمات إدارة الثروات، والخدمات القائمة على سلاسل الكتل الرقمية مثل العملات المشفرة . وخدمة **إدارة الاستثمارات** والتداول الخطر،و المتاجرة عن بعد. (عبد الرحيم، و بن قدور، 2018: 72)
4. قطاع خدمات دعم السوق المالي عن طريق بوابة وتطبيق البيانات وتحليلها، والنظام البيئي، المصادر المفتوحة، والبنى التحتية وواجهات برمجة التطبيقات، وتوفير دفتر الأستاذ الموزع، وسلاسل البلوكات، العقود الذكية، أمن المعلومات، هوية العميل، التوثيق، الحوسبة السحابية، تطبيقات الهاتف المحمول، والذكاء الاصطناعي. (مليكة وهدى ، 2022 : 40)

ثالثا: فوائد التكنولوجيا المالية الرقمية

للوسائل **التكنولوجيا المالية** عدد من الفوائد كما ياتي

1. تعمل على زيادة الشمول المالي، وزيادة الخدمات المالية للقطاعات الأخرى، وزيادة الخدمات الأساسية للأفراد بما يقارب 50% ممن يمتلكون هواتف محمولة على مستوى العالم. ولهذه الوسائل القدرة على تقديم خدمات مصرفية منخفضة التكلفة وآمنة وسهلة لعدد كبير من أفراد المجتمع. (The World Bank, 2014 : 9)
2. أن لهذه الوسائل أثر إيجابي طويل المدى على الأداء المصرفي وإيجاد برامج مصرفية متطورة واعتماد نظام SWIFT في عمل المصارف (وهو عبارة عن بنية تحتية تقنية تعتمد على الشبكات ومعايير الاتصال بين المصارف في كافة دول العالم) ويؤثر بشكل كبير على ربحية المصارف.(مليكة و هدى، 2022 : 44)
3. يوفر منصة للحكومات تعمل على زيادة إجمالي النفقات ويؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية نتيجة لزيادة حجم المعاملات المالية، وله فائدة لمنظمي النظام المالي والنقدي لأنه يقلل بشكل كبير من تداول النقود المزيفة والرديئة. (قدوري ، وزغدي ، 87:2022)

4. تساعد الأفراد والشركات ممن يملكون حسابات مصرفية رسمية على اتمام معاملاتهم المالية بشرط ان تكون كلفة هذه الوسائل عند تقديم الخدمات المالية منخفضة، وتساعدهم في اتخاذ القرارات المالية وإجراء واستلام المدفوعات في ثوان.
5. تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات الرقمية من خلال تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية للأفراد والشركات، مما يعزز الناتج المحلي الإجمالي ويحسن مستواه، ويؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي. (عبد الرحيم ، وبن قدور، 2016 : 21).

رابعا : الوسائل الرقمية واثرها على الشمول المالي

أصبحت الوسائل الرقمية في المجال المصرفي ضرورة ملحة لمواكبة المتغيرات والتطورات التي يشهدها هذا القطاع عالميا، حيث تحول إلى التحول الرقمي لإتمام المعاملات المالية والمصرفية، واستخدام التقنيات الرقمية الجديدة التي تعمل على تحسين الخدمات التي تقدمها للعملاء، وتبسيط وتسريع إنجاز عملياتها، والعمل على استغلال وسائل المعلومات والاتصالات الإلكترونية الحديثه والوصول إلى المعلومات والبيانات. (السامرائي، 2018: 92)

وهو أحد أسس نجاح المصارف في الوقت الحاضر ويساهم في تعزيز مكانتها وقدراتها التنافسية فيما بينها. وفي الوقت نفسه، يساعد العملاء في الحصول على الخدمات الأساسية وتنفيذ العمليات المختلفة من خلال الأجهزة الإلكترونية المتاحة لهم في أي مكان وزمان، دون الحاجة للذهاب إلى مبنى المصرف. قد أصبح تأثير هذه الوسائل على الشمول المالي الذي هو عبارة عن الاندماج المالي، التمويل الشامل، الاشتمال المالي، واضحا في تطور عمل المصارف كيفية عملها على جذب العملاء والتأثير على قراراتهم المالية.(شاهين ، والعنزي ،2020: 81).

ينطوي الشمول المالي الرقمي على استخدام الوسائل الرقمية التي تقلل من كلفة وصول المصارف إلى الفئات السكانية المستبعدة مالياً لا تتلقى خدمات مالية رسمية كافية، وتوفرها لهم بطريقة تناسب احتياجاتهم وإيصالها لهم بطريقة مسؤولة وبتكلفة منخفضة للعملاء وبطريقة مستدامة لمقدمي هذه الخدمات. يعد الشمول المالي ضروريًا للنمو الاقتصادي والتنمية ويمكن المجموعات المختلفة من الوصول إلى الخدمات المالية مثل التأمين والائتمان.(عبد الرحيم ، وآخرون ، 2018 : 51)

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتعليم المالي (INFE) بأنها عملية يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية والمنتجات المالية الرسمية تحت إشراف رقابي بوقت وسعر مناسب وكاف، وتوسيع نطاق استخدامها من قبل فئات المجتمع المختلفة من خلال تنفيذ نهج مبتكر وتوفير الوعي المالي لتعزيز الرفاهية المالية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي. (OECD,2010:8)

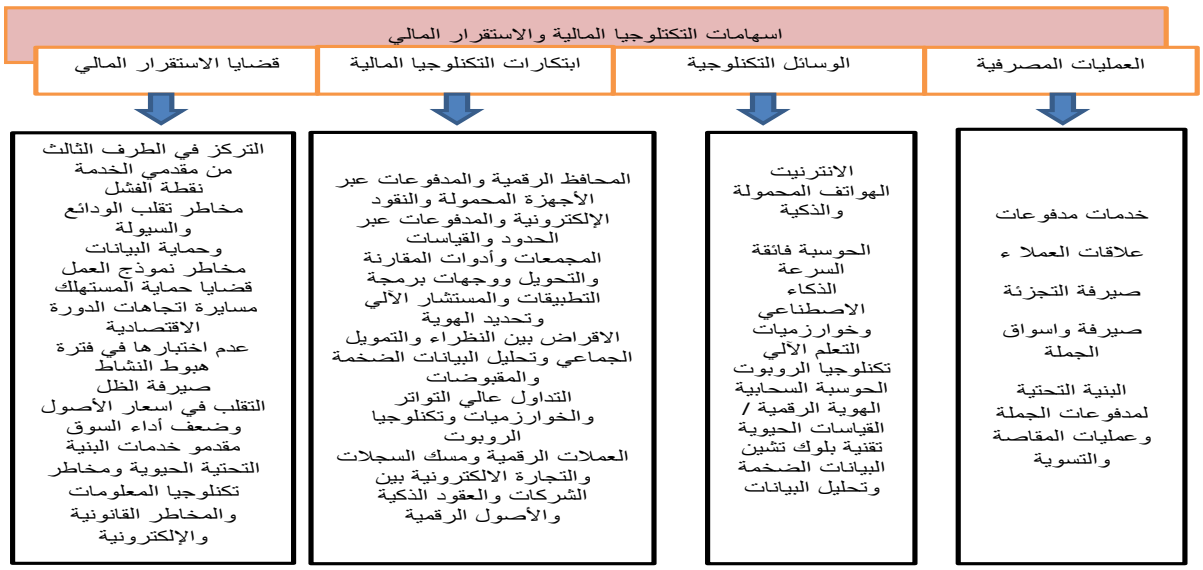

Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the .Financial Services Sector, Wamda Research Center, Befort, 2017, p, 14-28.

خامسا:اهداف الشمول المالي

الشمول المالي له اهداف متعددة وكما ياتي

1. يوفر الشمول المالي أتمتة النظام المالي والتوسع في استخدام الخدمات المالية الإلكترونية الرقمية وزيادة معدلاتها ونشرها بين أفراد المجتمع بهدف جذب عدد كبير من العملاء. ومن أهم الاستخدامات في مجال المدفوعات ما يسهل على المرسل والمتلقي والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات مما يؤدي إلى وصول المدفوعات بتكلفة منخفضة وسرعة وتحسين. قدرة النظام المالي على متابعة ومراقبة حركة الأموال والحد من مستوى الجرائم المالية وأبرزها غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. (لزهاوي ونفسية، 2018 :78)
2. يساعد الشمول المالي على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقديم الخدمات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل، ويساهم في تحقيق العدالة بين الجنسين، ويطلق العنان للقدرات الاقتصادية لرائدات الأعمال، ويساهم في تقليل تفاوت طبقات المجتمع من خلال جعل الخدمات المالية في متناول جميع المناطق المتحضرة والقرى النائية في البلاد (Irshad & Shahid , 2019 : 86)
3. الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي في البلد من خلال تنويع الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية وهذا يقلل من مخاطرها ايضا الاستقرار السياسي الاقتصادي للبلدان التي تتمتع بمستويات عالية من الشمول المالي.(عبد الرحيم، 2018 :73)
4. يعزز الشمول المالي قدرة الأفراد على الاندماج في المجتمع واستغلال النظام المالي وبدء مشاريعهم الخاصة والاستثمار وإدارة المخاطر المالية.(Manyika & Others , 2016:64)

المبحث الثالث التحول الرقمي واثره على الشمول المالي في المصارف العراقية (الجانب التحليلي) للبحث

يعد عراق من الاقتصادات النامية التي يعتمد مجتمعها بشكل كبير على تداول النقد في معاملاته المالية والمصرفية، والعمل على تغيير هذا الواقع والانتقال إلى الشمول المالي يتطلب تغييرا تدريجيا يستغرق وقتا طويلا، والحكومة العراقية عليها العمل على بدء التعاون مع المؤسسات المالية والمصرفية العامة والخاصة. وإنشاء أنظمة متقدمة، وتنفيذ سياسات تتوافق مع التطور الذي يشهده العالم، وتشجيع وتمويل الابتكار في استخدام الخدمات الرقمية. ويجب على الجهات المختصة العمل على بناء الثقة وتعزيز الخصوصية والأمان في الوسائل الرقمية التي توفر المنصات والشبكات الإلكترونية التي تساعد العملاء على إجراء العديد من العمليات وإعداد البنية التحتية المناسبة لهم. (المنشد،2018 :63)

اولا :التحول الرقمي واثره على الشمول المالي في المصارف العراقية

خلقت التكنولوجيا المالية الرقمية رؤية كبيرة وواضحة للجهاز المصرفي، حيث أصبحت بالفعل منافسًا قويًا للطرق التقليدية وبدأت في تقديم الخدمات المالية الرقمية التي تتميز بالدقة العالية وبالتكاليف المنخفضة، والسرعة العالية، والشفافية في الحصول على المعلومات، والبيانات وسهلة الاستخدام، مما يساهم في تطوير الخدمات المالية والمصرفية في اي بلد، ومن أهم الخدمات المقدمة هي تحويل الأموال عبر الهواتف المحمولة وغيرها من الوسائل الإلكترونية، والتي توفر كذلك ميزة إدارة الثروات. (Scott &Others , 2017:62)

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي العراقي، كان للبنك المركزي العراقي دور مهم وحاسم في زيادة الوعي والثقافة المصرفية والمالية في العراق، والتحول إلى التكنولوجيا المالية الرقمية، والعمل على إدخال التحديث والابتكار إلى هذا القطاع. وشجعت على استخدام التكنولوجيا الرقمية، وتجديد وتحسين الخدمات المالية المقدمة، والوصول إلى عدد كبير من العملاء في أماكن مختلفة في العراق لتحقيق مبدأ الشمول المالي. (عبد الرحيم وآخرون،2018: 54)

وفيما يتعلق بالشمول المالي، وضع البنك المركزي العراقي استراتيجية لتعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية المالية في معاملاته وتقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع مناطق البلاد التي تواكب التطور العالمي. وقد وضع البنك المركزي الخطط والأهداف لتحقيق الشمول المالي والادماج، والانتقال إلى الأساليب الرقمية في خدماته، وبناء وتطوير البنية التحتية الملاءمة لهذه الوسائل.(حسن،2018: 56)

ومن أهم ما قام به البنك هو إنشاء وحدة التمويل الأصغر التابعة لإدارة المدفوعات. واسس لجنة للشمول المالي تضم رئيس جمعية المصارف الخاصة العراقية وممثل عن مؤسسات التمويل الأصغر في العراق، وتعمل على تذليل الصعوبات والمعوقات فيما يتعلق بالشمول المالي في العراق وروج للتكنولوجيا المالية وأوضح أهميتها وقدرتها على تحسين الشمول المالي وخفض التكاليف وزيادة كفاءة النظام المصرفي. وفي عام 2018، أصدر البنك ضوابط الخدمات المصرفية التي يقدمها عبر الهواتف المحمولة، وسمح للمصارف العراقية بتقديم الخدمات المالية بالوسائل الرقمية، وأهمها فتح الحسابات ودفع الفواتير وتحويل الأموال. كما عمل البنك المركزي على دعم القطاع الخاص في تطوير وسائل الدفع والتحصيل والتسوية الرقمية وأهم هذه الشركات هي (كي كارد) والتي ساهم فيها كل من مصرف الرشيد ومصرف الرافدين بحوالي 30% من رأسمالها. وإبرام الصفقات. وقد ساهمت هذه الوسائل في تحقيق الشمول المالي من خلال تفعيل رقم الحساب الدولي الموحد (IBAN)، وتوفير خدمات الدفع في العراق المطابقة لمعايير البنك الدولي (PFMIS)، وإبرام اتفاقية معه لاستخدام السوائل الإلكترونية في الدفع والتسويات داخل العراق. (نعمة، ومطر ،2018 :31)

ان زيادة نسبة الإقراض وتوطين الرواتب وزيادة الثقافة والوعي المصرفي لدى شرائح متعددة من المجتمع العراقي، واستخدام الأدوات الإلكترونية المتطورة للدفع تساهم في تحقيق الشمول المالي بنسبة 20% تقريباً. ويمكننا أن نشير إلى أن الاستخدام المالي الإلكتروني لا يزال في مراحله الأولى في العراق، وأن الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة محدودة للغاية،

بحسب ما جاء في تقرير البنك الدولي الذي حدد نسبة 11% يمتلكون حساباً مصرفياً، و1% تمكنوا من الحصول على ائتمان رسمي. (عود ميثاء ، 2023 :32)

تعتبر عملية التحول الى الوسائل الالكترونية الرقمية لتقديم الخدمات المالية والمصرفية في العراق منخفضة جدا مقارنة بعدد مستخدمي الهاتف المحمول والانترنت. ويرجع ذلك إلى عدم وجود لفروع للمصارف في المناطق النائية ، إلى جانب تعقيد وارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات المصرفية التقليدية. وهذا يؤدي إلى انخفاض معدلات الشمول المالي في هذه المجالات. (Chehad & others , 2016: 76)

من المهم أن يتجه البنك المركزي العراقي والمصارف والشركات والمؤسسات المالية العراقية لتفعيل التعاون الجاد مع القطاع الخاص وتعزيز دوره وتحقيق الشمول المالي، وهذا يحقق سياسة نقدية ناجحة ويحقق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام. كما يعمل على زيادة وعي المجتمع العراقي بأهمية وفوائد التكنولوجيا المالية الرقمية. وبناء على هذه الاستراتيجيات نلاحظ أن العديد من الشركات والمؤسسات المالية الناشئة بدأت في تقديم الخدمات المالية المصرفية الرقمية.(المنشد،2018 :43)

الخدمات المصرفية وأنظمة الدفع الرقمية في العراق عبر الهواتف النقالة , حيث تم إنشاء بنى تحتية لانظمة دفع التجزئة في العراق والتي توفر خدمة الدفع المتبادل مثل شركة زين العراق للاتصالات، تحت إشراف البنك المركزي العراقي، التي تمتلك زين كاش (Zain Cash)، مزود المحفظة المحمولة، والتي لديها حاليا أكثر من 3 ملايين مستخدم عراقي، والتي تسمح لهم عن طريق هواتفهم المحمولة بإجراء الدفعات وإرسال الأموال والوصول إلى الخدمات المالية الأخرى. كما قامت شركة آسيا سيل للاتصالات بتأسيس شركة آسيا حوالة (Asia Hawala) في عام 2014، وهي شبيهة بشركة كاش زين. ومن خلال هاتين الخدمتين يمكن إجراء التحويلات المالية مباشرة عبر الهواتف المحمولة أو أي مركز معتمد والمتوفر والمنتشر في العراق، لقد بلغت إجمالي تعاملات الشركتين في عام 2018 حوالي (391) مليون دينار عراقي. (نعمة ومطر، 2018:86)

اضافة الى هاتيين الشركتي هناك شركة eFloos العراقية والتي تقدم منصة للدفع الفوتير وتحويل الاموال عبر شبكات الإنترنت ، و شركة بوابة العراق الإلكترونية للخدمات المالية والتي أسهمت بشكل كبير ومهم عام 2017 عن طريق التطبيق الخاص بها (switch). (دعدوش،2022 : 56)

ومن الوسائل الرقمية أيضا نظام الدفع بالتجزئة في المنصة الوطنية للخدمات الدفع الإلكتروني الذي يعمل وفق معايير عالمية، مما يمنح العملاء ثقة كبيرة، وخاصة المستثمرين، في البيئة الاستثمارية داخل العراق. ويقوم البنك المركزي العراقي بتشغيل هذا النظام نظرا لسمعته الطيبة ومكانته كهيئة مسؤولة وغير ربحية تلتزم بمعايير الشفافية والعدالة بين كافة الجهات العاملة في المجال المالي والمصرفي العراقي. تساهم أدوات الدفع بالتجزئة في تسهيل المعاملات بين المواطنين العراقيين وغير العراقيين الوافدين الى العراق. مما يحفز السوق المحلي العراقي ويقلل التعامل بالعملات النقدية ويخلق منافسة بين المصارف لتقديم خدمات جيدة وجديدة تجذب العملاء. إن البنية التحتية لهذا النظام وتوطين الرواتب والتحصيل الإلكتروني تؤدي إلى التحول من استخدام النقد إلى الدفع الإلكتروني مما ينعكس إيجاباً على الجهاز المصرفي العراقي يوجه التنمية الاقتصادية في العراق بالشكل الصحيح. (عود ميثاء،2023 :11)

اما المصارفان التجاريان (الرافدين والرشيد) فقد استخدما الوسائل الرقمية وتقنية المعلومات المالية في معاملاتهما، وتم اتخاذ خطوات لتعزيز هذا الاستخدام، بما في ذلك اعتمادهما على تقنيات البطاقات الذكية التي تتعامل مع مختلف ألارصدة دون إجراء اتصالات مباشرة مع الخادم الرئيسي (Server) الذي يطلق عليه (Offline)، وهذا يسهل العمل في المناطق التي لا تتوفر فيها شبكات اتصالات جيدة، ويعتمد في عملية تحويل النقود الإلكترونية على البصمة الحية بدلاً من الرقم التسلسلي (Seral No.). تم تزويد إدارات وأقسام الإدارة العامة في المصارف وفروعها بأجهزة وآلات حديثة تؤدي الخدمات بشكل

أفضل، كما تم زيادة وتطوير البرامج الإلكترونية. وعملوا على عقد دورات تدريبية في المجالات الإلكترونية للعاملين وإبرام العقود مع المصارف الخاصة لتزويدهم بالأنظمة المصرفية الحديثة وصيانتها. (الشمري ، 2017 :49)

أما المصرف العراقي للتجارة (TBI) الذي تأسس عام 2003 لأغراض التجارة الخارجية العراقية فقد قام بإصدار بطاقات الائتمان (فيزا كارد العالمية) وقدم هذه الخدمة المتطورة لعملائه والتي تواكب تطور عمل المصارف العالمية واستخدامها في معاملاته المصرفية، وعمل على تطوير شبكة الصراف الآلي (ATM) في جميع أنحاء العراق. وأصبحت تمتع بميزة تنافسية في تقديم خدمات دولية جيدة لعملائه وبتكلفة منخفضة. وللمصرف عدد من الفروع داخل بغداد والمحافظات. (ياس، 2022: 56)

ثانيا: تحديات الشمول المالي في العراق

يواجه الشمول المالي في العراق العديد من التحديات التي تعيق تقدم وتطوير النظام المصرفي على الرغم من الجهود التي يبذلها البنك المركزي العراقي لتطوير النظام المصرفي وتعزيز دوره والوصول إلى الشمول المالي، وعلى الرغم من الإغراءات التي توفرها الوسائل المالية الرقمية، إلا أن تداول النقود التقليدية لا يزال سائدا ويمثل نسبة تقدر بنحو 85% من المعاملات. ولا بد من الإشارة إلى أن ما يحتاجه العراق من وسائل التكنولوجيا المالية الرقمية، باعتباره دولة نامية، يختلف عما تحتاجه الدول المتقدمة لأن هذه الوسائل تعتمد على درجة تطور الدول. وفيما يلي عدد من هذه التحديات وكيفية تأثيرها على تحقيق الشمول المالي في العراق:

1. محدودية الوصول إلى الخدمات المالية: أحد التحديات المهمة التي تواجه الشمول المالي في العراق وخاصة للسكان من ذوي الدخول المنخفضة، وسكان الارياف. ووفق ماجاء به تقرير البنك الدولي لعام 2019 ، فإن 11% فقط من العراقيين يحصلون على الخدمات المالية الرسمية الأساسية مثل حسابات التوفير والقروض والتأمين ، وغالبيتهم من سكنة المناطق الحضرية. ويصعب على سكنة الريف الحصول على هذه الخدمات.
2. انخفاض المعرفة المالية: يعد هذا أيضًا تحديًا مهمًا آخر يواجه التحول إلى الشمول المالي في العراق. يفتقر معظم العراقيين إلى المعرفة والمهارات المالية اللازمة حول كيفية استخدامها، وهم غير قادرين على اتخاذ قرارات سليمة فيما يتعلق بشؤونهم المالية. وتفتقر نسبة عالية من الشباب والنساء إلى هذه المعرفة، مع عدم وجود برامج تثقيفية تتعلق بالخدمات المالية. (المولى، 2018 : 51)
3. انعدام الثقة في المؤسسات المالية الرسمية: يفتقر معظم العراقيين إلى الثقة في المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية، وذلك بسبب سوء الإدارة والفساد في هذه المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد معظم العراقيين على الخدمات المالية غير الرسمية عالية المخاطر والمكلفة، مثل الحصول على القروض والتحويلات المالية.
4. البنية التحتية الرقمية المحدودة: يشكل هذا تحديًا آخر أمام الشمول المالي. ويفتقر العراق إلى شبكات عالية المستوى، مع محدودية الهواتف المحمولة وانخفاض انتشار الإنترنت، مما يساهم في صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية. مع ضعف قابلية مقدمي الخدمة الرقمية المالية والمصرفية على التشغيل البيني وهذا يؤخر عملية تطوير النظام المالي الرقمي في مختلف مدن العراق.
5. عدم الاستقرار السياسي: يشكل هذا التحدي الأصعب في العراق للوصول إلى الشمول المالي. فالصراعات وعدم الاستقرار الذي عانت منه أدى إلى صعوبة عمل المؤسسات المالية والمصرفية، وقلص من فعاليتها، وحرمت الكثير من العراقيين من الحصول على هذه الخدمات. وكان لهذا التحدي تأثير كبير على الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع المالي والمصرفي بشكل خاص، وعلى الرغم من الجهود الهامة والكبيرة التي بذلها ويبذلها البنك المركزي العراقي لتعزيز الشمول المالي، إلا أن التحديات التي يواجهها كبيرة وتحتاج إلى معالجة، وأهمها العمل على تطوير الوسائل الرقمية للبنية التحتية، نشر وتعزيز

الثقافة المالية والمصرفية، وتحسين الخدمات المالية والمصرفية، وتوفير وسائل الحصول عليها، والعمل على غرس الثقة في كافة المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية وغير الرسمية. (لفته و لفته، 2019 : 62) .

ثالثا : الجانب التطبيقي

1. **أسلوب المعاينة;** تصميم استمارة استبيان وزعت على مجموعة من المصرفيين العاملين عدد من المصارف العراقية في بغداد ووصلت الردود الى 144 رد (استمارة)

جدول(1) تكرارات متغيرات العينة والنسب

المتغيرات		العدد	النسبة
تبني المصرفيين لنظام العمل	الوسائل التقليدية	37	24.9%
	الوسائل الرقمية	4	
	كلاهما	103	72.7%
الجنس	ذكر	53	36.8%
	انثى	91	64.1%
العمر	30-39	40	28.7%
	40-49	62	39.8%
	50-59	36	25.8%
	60-70	6	5.7%
الشهادة	دكتوراه	30	18.9%
	ماجستير	14	10.9%
	بكلوريوس	60	39.4%
	معهد	20	15.4%
	اعدادية	20	15.4%
اشتراك المصرفي في دورات الوسائل الرقمية	لا	6	2.4%
	نعم	138	97.6%
ادارة المصرفي العمل بكفاءة	لا	13	10.2%
	نعم	131	89.8%
استعداد المصرفيين للتحول الوسائل الرقمية	لا	90	62.7%
	نعم	54	37.3%
استمرارية العمل الرقمي	لا	77	53.5%
	نعم	67	46.5%
	المجموع	144	

2.3 متغيرات البحث واستمارة الاستبيان :

تم وضع تسعة اسئلة في استمارة الاستبيان تمثل المتغير المعتمد Y والمتغيرات التوضيحية وهي على النحو الآتي:

جدول(2) المغيرات المستخدمة بالبحث

التسلسل	رمز المتغير	اسم المتغير	نوع المتغير
1	Y	الأسلوب المصرفي*	اسمي
2	X1	الجنس	اسمي
3	X2	العمر	رتبي
4	X3	الشهادة (دكتوراه وماجستير)	رتبي
5	X4	الدرجة العلمية(بكلوريوس فما دون)	رتبي
6	X5	اشتراك المصرفي في الوسائل الرقمية	اسمي
7	X6	ادارة الوسائل الرقمية بكفاءة من قبل المصرفي	اسمي
8	X7	استعداد المصرفيين الوسائل الرقمية	اسمي
9	X8	استمرارية الوسائل الرقمية مستقبلا	اسمي

***يقصد بالأسلوب نوع النظام الذي يفضله المصرفي (تقليدي – الرقمي- كلاهما)**

2. التحليل الاحصائي: تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي **(SPSS ver 16.0)** في اجراء التحليل الاحصائي وكالاتي :

يتبين من جدول (1) اعلاه ان عدد المصرفيين الذين يفضلون تبني اسلوب تدريب عن طريق الوسائل الرقمية فقط كان اثنان فقط لذا سيتم التركيز على نوعين من العمل الاول هو الوسائل التقليدية فقط والثاني الرقمية والتقليدية سوية وبذلك سيتم اللجوء الى اسلوب الانحدار اللوجستي الثنائي بدلا من الانحدار اللوجستي المتعدد

أولا :التقييم الكلي للنموذج

جدول (3) معايير جودة التوفيق

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	122.875	.397	.534

يمثل الجدول (3) أشباه معاملات التحديد والتي تعبر عن القوة التفسيرية للنموذج، حيث بلغت قيمة $R^2_{\text{Cox \& Snell}}$ (0.397) في حين بلغت قيمة $R^2_{\text{Nagelkerke}}$ (0.534) بمعنى ان 53.4% من التباين في المتغير التابع تم تفسيره بالمتغيرات التوضيحية .

جدول (4) اختبار المعنوية للمعلمات الكلية للنموذج (Hosmer-Lemeshow)

Step	Chi-square	Df	Sig.
1	8.236	8	.415

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن مستوى المعنوية المحسوب (0.415) اكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج يلائم البيانات بشكل جيد, مما يدل على معنوية لمعلمات النموذج عموما.

جدول (5) جدول التصنيف

		المتنبأبه		
		اعتقد العمل يكون الأفضل يتم من خلال		
	المشاهد	الوسائل التقليدية	الوسائل الرقمية والتقليدية	النسبة
Step 1	تبني المصرفي لنظام العمل الوسائل التقليدية	18	23	43.9
	والوسائل الرقمية و الوسائل التقليدية	13	89	85.9
	النسبة الكلية			75.0

يوضح الجدول(5) نسبة التصنيف الصحيح لكل من (الاسلوب التقليدي) و(الاسلوب الالكتروني والتقليدي) والنسبة المئوية الكلية حيث نلاحظ أن نسبة التصنيف الاسلوب الالكتروني والتقليدي 85.9% أعلى من الاسلوب التقليدي 43.9%، كما تشير النسبة المئوية الكلية إلى قدرة النموذج على التصنيف أو التنبؤ75% ، أي نسبة الخطأ تساوي 25% فقط .

جدول (6) نتائج تقدير معلمات النموذج ونسب الرجحان

		B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
Step 1	X1(1)	1.139	.502	5.214	1	.022	3.151
	X2			6.797	3	.079	
	X2(1)	.846	1.022	.687	1	.404	2.334
	X2(2)	-.911-	.755	1.447	1	.228	.404
	X2(3)	.325	.766	.182	1	.667	1.385
	X3(1)	.494	.575	.735	1	.392	1.641
	X4			.747	3	.862	
	X4(1)	.241	1.095	.048	1	.823	1.271
	X4(2)	.001	.731	.000	1	.999	1.001
	X4(3)	.434	.692	.391	1	.530	1.543
	X5(1)	-1.997-	1.055	3.582	1	.058	.136
	X6(1)	1.063	.802	1.764	1	.184	2.905
	X7(1)	1.113	.567	3.861	1	.047	3.053
	X8(1)	1.989	.561	12.425	1	.000	7.306

يبين اختبار wald في جدول (6) اعلاه ما يلي:

- معنوية كل من X1 (نوع الجنس) و X7 (استعداد المصرفيين للوسائل الرقمية) وX8 (استمرارية اسلوب ا لوسائل الرقمية مستقبلا) عند مستوى معنوية 5%.
- عدم معنوية باقي المتغيرات ، مما يعني عدم اهمية هذه المتغيرات في تفسير تبني المصرفي لنظام العمل بواسطة الوسائل الرقمية

المبحث الرابع :الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1. أهمية وضرورة تطبيق الوسائل الرقمية في المؤسسات المالية والمصرفية لدورها في تطوير أساليب وأدوات العمل في القطاع المصرفي وتحقيق التحسين في أدائه وتقديم خدمات مصرفية عالية الجودة لعملائه وتكسب ثقتهم.
2. استبدال الوسائل التقليدية كالبيانات الورقية بالوسائل الرقمية وتوفير البيانات الرقمية تسهل الأنشطة المصرفية وخاصة التدقيق الداخلي وكيفية إدخال البيانات وتشغيلها وبما يتناسب مع طبيعة الوسائل الرقمية الحديثة مستخدم.
3. تعزز الوسائل المالية الرقمية الشمول المالي وتساهم بشكل إيجابي في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل أنظمة الدفع والتحويل المالي. وهي عنصر أساسي في البنية التحتية المالية، وأساس لأتمته العمليات المالية وتشكل محرك مهم منافسة، والنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل.
4. وجود بيئة تشريعية شاملة ومناسبة تشجع الابتكار والتطوير بشكل موازٍ يؤدي إلى الشمول المالي الذي يعد عاملاً مهماً في تطور التكنولوجيا المتقدمة، وتوافر نظام دفع آمن مثل الهاتف المحمول وتحصيل الفواتير إلكترونيًا والذي يخلق فرص متساوية لمقدمي الخدمات المالية، مما يقلل التكاليف ويقلل المخاطر ويحفظ حقوق العملاء.
5. تطبيق التحول إلى الوسائل الرقمية في المؤسسات المصرفية يحقق الشمول المالي وبالتالي يحقق التنمية المستدامة في العراق اذ انه يساهم في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء وجعلها في متناول جميع شرائح المجتمع بسهولة وفي أقصر وقت ممكن دون الحاجة لحضور الأفراد في فروع المصرف، وذلك نظراً لتنوع التكنولوجيا الرقمية والتطبيقات الحديثة التي يمكن الاعتماد عليها للحصول على المعلومات والخدمات المتنوعة

ثانيا: التوصيات

1. ضرورة تنفيذ استراتيجيات التحول الى الوسائل الرقمية في المصارف العراقية التي تحقق هدف الشمول المالي، وتعزيز التعاون بين شركات التكنولوجيا والبنك المركزب والموسسات المالية والمصارف، وتحقيق المنفعة المتبادلة، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، ونشر ثقافة الصيرفة الالكترونية، والتعريف بالخدمات المالية الرقمية التي يقدمها البنك المركزي العراقي والمؤسسات المالية المصرفية، وعقد الندوات والمؤتمرات المستمرة المتعلقة بهذه الوسائل، وزيادة الوعي المصرفي الرقمي لدى الأفراد والعملاء حول أهمية استخدام الوسائل الرقمية في المعاملات المصرفية والمزايا التي تقدمها. دعم وتوفير هذه الوسائل وشبكات الإنترنت لجميع الأفراد لتسهيل استخدام التطبيقات المصرفية والحصول على الخدمات بتكاليف منخفضة.
2. اعتماد استغلال الوسائل الرقمية المتقدمة والمستمرة والتحول إلى الاقتصاد الرقمي بما يتناسب مع البيئة العراقية، وتقديم الخدمات المالية بشكل كبير لشرائح واسعة من المجتمع العراقي وبما يتناسب مع احتياجاتهم، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية المختلفة مقابل عمولات منخفضة.
3. من الضروري وجود دور فعال ومناسب للحكومة العراقية والبنك المركزي في التحول إلى الوسائل الرقمية من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والعمل وفق إطار تشريعي وقانوني متقدم يحترم القضاء، ويوفر الحكم الإلكتروني الرشيد، ويقضي على الفساد المستشري في البلاد، ويحقق سياسات اقتصادية جيدة، وينظم اعمال التجارة والتمويل وسوق العمل

المصـــادر

1. السامرائي، شاكر محمود عبد الغفور (2018)، دور المصارف الإسلامية في تحقيق أبعاد الاشتمال المالي في الأردن، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة ال البيت، الاردن.
2. الشمري، احسان صادق راشد (2017)، اثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف (دراسة حالة البنك المركزي العراقي، وعينة من مصارف العراقية الخاصة)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد وادارة الاعمال، جامعة الاسلامية، لبنان.
3. المنشد، وحيدة جبر (2018)، تطوير البيئة الحاضنة للتكنولوجيا المالية والدور المرتقب في تحقيق التنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة للعراق، الجامعة المستنصرية، قسم الاقتصاد، وقائع المؤتمر السنوي الرابع للبنك المركزي العراقي.
4. المولى، إيمان عبدالمطلب حسن (2018)، أهمية المعرفة المالية في اتخاذ قرارت الاستثمار في أسواق الأوراق المالية العربية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد3 .
5. حسن، أحمد نوري (2018)، متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العراق.
6. حيزية، بنية وابتسام،عليوش قربوع (2018)، التكنولوجيا المالية ثورة اقتصادية جديدة – دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الاجتهاد للدرا سات القانونية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث.
7. دعدوش، علي عبدالكاظم (2022)، تأثير التكنولوجيا المالية على اقتصاد الظل في العراق وإمكانية تعزيز النمو الحقيقي المستدام، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، مركز البيان للدراسات.
8. شاهين، عبد الحميد احمد والعنزي، سالم محمد معطش جمعان(2020)، دور التحول الرقمي في تفعيل اليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية واثرها على الخدمات المصرفية الالكترونية في ظل ازمة كوفيد 19، (دراسة ميدانية على البنوك الكويتية)، كلية التجارة في جامعة السادات.
9. عبد الرحيم، وهيبة (2018)، عملة البتكوين وسلسلة الكتل في ظل التكنولوجيا المالية، مجلة حوليات، جامعة الجزائر، المجلد 32، العدد الثالث.
10. عبد الرحيم، وهيبة و بن سعيد، امين و عبد الرحيم، نادية (2018)، شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رفاد للدراسات والابحاث، المجلد الرابع، العدد الأول، الأردن.
11. عبد الرحيم، وهيبة و بن قدور، أشواق(2018)، توجهات التكنولوجيا المالية في ضل تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، المجلد السابع، العدد الثالث.
12. عود ميثاء(2023) التكنولوجيا المالية في العراق: محرك الابتكار لدى البنك المركزي العراقي، عود ميثاء، دبي، الإمارات العربيّة المتحدة، متاح على الرابط https://2u.pw/9cVhdVt.
13. عود ميثاء (2023)، الشمول المالي في العراق: جهود البنك المركزي العراقي , دبي, الإمارات العربيّة المتحدة.https://2u.pw/9cVhdVt
14. قدوري، طارق و زغدي، باديس (2022)، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05 العدد، الجزائر.
15. لفته، بيداء ستار و لفته، محمد طارق (2019)، دراسة تحليل ضرو رات النهوض بالشمول المالي في العراق الفرص والتحديات.
16. لزهاري، زواويد و نفيسة، حجاج (2018)، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي. الواقع والآفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث.
17. مليكة، بن علقمة و يوسف، سائحي (2018)، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث.
18. مليكة ، طلبة و هدى، بوحنيك (2022)، التكنولوجيا المالية وواقع تبنيها في العالم العربي في الفترة 2015–2020 ، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05 العدد 01 .
19. نعمة، نغم حسين ومطر، احمد نوري حسن (2018)، الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين.
20. نعمة، نغم حسين ومطر احمد نوري (2018)، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية بغداد.
21. ياس، مصطفى نزار (2022)، مؤشرات الشمول المالي واثرها في الاداء المالي : التكنولوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي 2015–2020)، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة ، العراق

المصادر الاجنبية

1. Bernardo Nicoletti(2017),:The Future of FinTech: Integrating Finance and Technology in Financial Services, Palgrave Macmillan.
2. Chehad, Nadine; Mcconaaghy, Peter; Abdel Aziz, Teymour (2016), Micro Finance needed in Iraq more urgently now than ever, The World Bank.
3. Irshad Mahammad M and Shahid, Mahammad (2019), A Theoretical Study on Financial Inclusions with Reference to Central Government Schemes of India, The research journal of social sciences, vol. 10, No. 6.
4. Jean-harvé lorenzi (2016),:Banque Et Fintech)Enjeux D'innovation Dans La Banque De Détail(, RB edition.
5. Manyika, J., Lund, S., Singer, M., White, O., & Berry, C. (2016), Digital finance for all: Powering inclusive growth in emerging economies. McKinsey Global Institute, 1.
6. Scott, Susan V. & Van Reenen, John & Zachariadis, Markos (2017), The long-term effect of digital innovation on bank performance: An empirical study of SWIFT adoption in financial services," Research Policy, Elsevier, vol. 46, (5).
7. Svetlana Saksonova & Irina Kuzmina-Merlin (2017), Fintech as Financial Innovation – The Possibilities and Problems of Implementation, European Research Studies Journal, Volume XX, Issue 3.
32. Raina, V. K. (2014), Emerging Technologies for User-Friendly Mobile Payment Applications. In Electronic Payment Systems for Competitive Advantage in E-Commerce . IGI Global.
33. Arab Monetary Fund (2015), Working Paper on "Requirements for Adopting a National Strategy to Enhance Financial Inclusion in the Arab Countries", Regional Task Force for Promoting Financial Inclusion in the Arab Countries.
34. B C B S (2022).
35. CGAP and Arab Monetary Fund (2017), Financial Inclusion Measurement in the Arab World, Working Paper.
36. Financial Stability Board (FSB), Non-profit Organization, (2022)
8. Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) (2010).
9. The World Bank, 2014, Global Financial Development Report: Financial Inclusion, 818 H Street NW, Washington, DC, USA.